بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذى شرح صدورنا بالهداية إلى الإسلام ، ووفقنا للتفقه فى الدين وما شرعه من بديع محكم الأحكام أحمده سبحانه وتعالى على جزيل الإنعام وأشكره أن علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم فأتقن وأحكم أى إحكام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والإكرام ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للأنام ، والهادى إلى سواء الصراط وإيضاح الحلال والحرام ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الكرام ، صلاة وسلاماً دائمين لا يعتريهما نقص ولا إنثلام[١] .

أما بعد : فإن أجل العلوم قدراً ، وأعلاها فخراً ، وأبلغها فضيلة ، وأنجحها وسيلة ، علم الشرع الشريف ومعرفة أحكامه ، والاطلاع على سر حلاله وحرامه، فلذلك تعينت إعانة قاصده ، وتيسير موارده لرائده ، ومعاونته على تذكار لفظه ومعانيه ، وفهم عباراته ومبانيه ، ولما رأيت الكتاب الموسوم «بالإقناع» تأليف الشيخ الإمام ، والحبر العمدة العلام، شرف الدين أبى النجا موسى بن أحمد بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسى الحجاوى ، ثم الصالحى الدمشقي[٢] . تغمده الله برحمته ورضوانه ، وأسكنه الغرفات العليا من جنانه ، فى غاية حسن الوقع ، وعظم النفع ، لم يأت أحد بمثاله ، ولا نسج ناسج على منواله ، غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفى مكنوناته بما وراء الحجاب ، فاستخرت الله تعالى وشمرت عن ساعد الاجتهاد ، وطلبت من الله العناية والرشاد ، وكنت أود لو رأيت لى سابقاً أكون وراءه مصلياً [٣] ، ولم أكن فى حلبة رهانه مجلياً [٤] ، إذ لست لذلك كفؤاً بلامرا ، والفهم لقصوره يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، وسألت الله أن يمدنى بذارف [٥] لطفه ، ووافر عطفه ، سميته (كشاف القناع عن الإقناع) والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يعاملنا بفضله، ومزجته بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ،

---

(١) الإنثلام هو الإنقطاع .

(٢) أنظر ترجمته فى صدر تحقيقنا لكتاب الروض المربع طبع مكتبة نزار الباز .

(٣) المصلى : فى اللغة الفرس الثانى فى السباق .

(٤) المجلى : فى اللغة هو السابق فى الحلبة .

(٥) ذارف : ذرف فى اللغة سال وذارف سائل .

لحل ما قد يكون من التراكيب العسيرة ، وتتبعت أصوله التى أخذ منها كالمقنع والمحرر والفروع والمستوعب وما تيسر الاطلاع عليه من شروح تلك الكتب وحواشيها ، كالشرح الكبير والمبدع والإنصاف وغيرها مما منّ الله تعالى بالوقوف عليه كما ستراه ، خصوصاً شرح المنتهى والمبدع ، فتعويلى فى الغالب عليهما ، وربما عزوت بعض الأقوال لقائلها خروجاً من عهدتها ، وذكرت ما أهمله من القيود ، وغالب علل الأحكام وأدلتها على طريق الاختصار غير المردود . وبينت المعتمد من المواضع التى تعارض كلامه فيها ، وما خالف فيه المنتهى . متعرضاً لذكر الخلاف فيها . ليعلم مستند كل منهما . وأستغفر الله تعالى مما يقع لى من الخلل فى بعض المسائل المسطورة . وأعوذ بالله من شر حاسد يريد أن يطفئ نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره . ومن عثر على شيء مما طغى به القلم . أو زلت به القدم . فليدرأ بالحسنة السيئة ، ويحضر بقلبه أن الإنسان محل النسيان ، وأن الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف ، وأن الحسنات يذهبن السيآت . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

قال المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم) تأسياً بالكتاب ، وعملا بحديث «كل أمرٍ ذى بالٍ لا يبدأ فيه ببسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ فهو أبْتَرُ » أى ذاهب البركة . رواه الخطيب (١) بهذا اللفظ فى كتابه الجامع ، والحافظ عبد القادر الرهاوى (٢) . والباء فى البسملة للمصاحبة أو الاستعانة متعلقة بمحذوف . وتقديره فعلا أولى ، لأن الأصل فى العمل للأفعال . وخاصاً لأنه أمس بالمقام ، ومؤخراً لإفادة الاختصاص ولأنه أوفق للوجود وأدخل فى التعظيم . ولا يرد (اقرأ باسم ربك) لكونه مقام أمر بجعل الفعل مقروناً باسم الله ، فتقديمه أى الفعل لكونها أول سورة نزلت ، على أن فى الكشاف أن معناه : اقرأ مفتتحاً باسم - ربك أى قل : باسم الله الرحمن الرحيم ، ثم اقرأ فيكون معناه : مفتتحاً بسم الله اقرأ . وكفى به شاهداً على أن البسملة مأمور بها فى ابتداء كل قراءة إذ هو أمر بإيجاد القراءة مطلقاً بدون تعلقه بمقروء دون مقروء ، فتكون مأموراً بها فى ابتداء غير هذه السورة أيضاً . وكسرت الباء . وإن كان حق الحروف المفردة الفتح

---

(١) الحديث ذكره السيوطى فى الجامع الصغير بلفظ كل أمر ذى بال لا يبدء فيه بحمد الله والصلاة على . وقال عنه أخرجه الرهاوى عن أبى هريرة ، راجع مختصر شرح المناوى على الجامع الصغير جزء ٢ ص ١٥٣ طبع عيسى الحلبى طبعة أولى تحقيق عماره .

(٢) هو الإمام الحافظ أبى محمد عبد القاهر بن عبد الله بن عبد الرحمن الرهاوى بضم الراء نسبة إلى الرها مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام ، ذكره الكتانى فى الرسالة المستطرفة ص ٧٧ طبع الكليات الأزهرية .

للزومها الحرفية والجر ، ولتشابه حركتها عملها . وحذفت الألف من اسم الله دون اسم ربك ونحوه لكثرة الاستعمال ، وعوض عنها تطويل الباء . و« الله » أصله إله حذفت همزته وعوض عنها اللام ،وإله اسم لكل معبود بحق أو باطل. ثم غلب على مفهوم كلى هو المعبود بحق و« الله » علم خاص لذات معين هو المعبود بالحق . إذ لم يستعمل فى غيره تعالى . قال تعالى . ﴿ هل تعلمُ له سَمِياً ﴾ (١) ومن ثم كان « لا إله إلا الله » توحيداً ، أى لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق ، فهو من الأعلام الخاصة من حيث إنه لم يسم به غيره . ومن الأعلام الغالبة من حيث أن أصله إله ، قاله الدلجى فى شرح الشفاء . و« الرحمن » خاص لفظاً إذ لم يسم به غيره تعالى وما شذ لا يعتد به ، عام معنى لأنه صفة بمعنى كثير الرحمة ،ثم غلب على البالغ فى الرحمة والإنعام بجلائل النعم فى الدنيا والآخرة ، فهو لوقوعه صفة لا موصوفاً وكونه بإزاء المعنى دون الذات من الصفات الغالبة . « الرحيم » عام لفظاً لأنه قد يسمى به غيره تعالى ، وهما صفة مشبهة من رحم ، بجعله لازماً بنقله إلى باب فعل بضم ثانيه ، إذ لا تشتق من متعد . والرحمة عطف ، أى تعطف وشفقة وميل روحانى لاجسمانى ومن ثم جعل الإنعام مسبباً عن العطف والرقة لا عن الانحناء الجسمانى ، وكلاهما فى حقه تعالى ، محال . فهو مجاز إما عن نفس الإنعام فيكون صفة فعل ، أو عن إرادته فيكون صفة ذات ، وإما تمثيل للغائب أى تمكنه تعالى من الإنعام بالشاهد ، أى تمكن الملك من ملكه فتفرض حاله تعالى على سبيل التمكن منه بحال ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فأطلقا عليه تعالى على طريق الاستعارة التمثيلية . وقدم « الرحمن » لأنه علم أو كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره ، أو لأن الرحيم ذكر كالتتمة والرديف للرحمن، لئلا يتوهم كون دقائق الرحمة لغيره تعالى .

(الحمد لله) أى الوصف بالجميل الاختيارى على قصد التعظيم ثابت له تعالى . والحمد عرفاً فعل ينبيء عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره بدأ بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة « كلُّ أمرٍ ذى بالٍ لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطَعُ » (٢) وفى رواية « بحمد الله » وفى رواية «بالحمد» وفى رواية « كلُّ كلامٍ لا يُبْدَأ فيه بالحمدِ للهِ فهو أجْذَمُ » (٣) قال النووى فى شرح المهذب : روينا كل هذه

(١) سورة مريم الآية ٦٥ .

(٢) راجع تخريج حديث ١ فى ص ١٠ .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود فى كتاب الأدب باب الهدى فى الكلام ٤/ ٤٨٤٠ طبع الريان وعند ابن ماجة فى كتاب النكاح باب خطبة النكاح ١/ ١٨٩٤ وقال السندى قد حسنه ابن الصلاح والنووى =

الألفاظ فى كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوى ، ورويناه عنه من رواية كعب بن مالك الصحابى رضى الله عنه ، والمشهور رواية أبى هريرة وحديثه هذا حسن رواه أبو داود وابن ماجة فى سننهما والنسائى فى عمل اليوم والليلة وأبو عوانة يعقوب بن إسحق الأسفراييني في أول صحيحه المخرج على صحيح مسلم . وروى موصولا (١) ومرسلا(٢) ورواية الموصول إسنادها جيد . قوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذى بال » معناه له حال يهتم به ، ومعنى « أقطع » أى ناقص قليل البركة و« أجذم » وهو بجيم وذال معجمة ، يقال جَذِمَ يَجْذَمُ كعلم يعلم .

قال العلماء : تستحب البداءة بالحمد لله لكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخاطب ومزوّج ومتزوج ، وبين يدى سائر الأمور المهمة انتهى . وفى لفظ « كلُّ أمرٍ ذى بالٍ لا يُبْدأ فيه بحمدِ اللهِ والصلاةِ عليَّ فهوَ أقطَعُ أبتَرُ ممحوقٌ من كلِّ بَركةٍ » رواه الرهاوى عن أبى هريرة .

وقدم البسملة على الحمدلة عملا بالكتاب العزيز والإجماع ، فوقع الابتداء بها حقيقة وبالحمدلة بالنسبة لما بعدها ، إذ الابتداء أمر عرفى يعتبر ممتداً من الأخذ فى التأليف إلى الشروع فى المقصود فلا تعارض بين خبريهما .

وأصل الحمد النصب لأنه من مصادر شاع استعمالها منصوبة بإضمار أفعالها ، وعدل إلى رفعه كما فى « سلام عليكم » للدلالة على الدوام والثبات ، وأل فى الحمد للجنس أو الاستغراق أو العهد ، واللام فى لله للملك أو الاستحقاق أو التعليل ، أى جميع المحامد مملوكة أو مستحقة أو ثابتة لأجل الله تعالى (الذى فقه) أى فهم (من أراد) أى الله تعالى (به خيراً) هو ضد الشر (فى الدين) متعلق بفقه . وروى الإمام أحمد وغيره عن ابن عباس ومعاوية وغيرهما مرفوعاً «من يردِ اللهُ بهِ خيراً يفقهْهُ فى الدِّينِ » (٣) أى يفهمه

= وأخرجه ابن حبان . ذكره الهيثمى فى موارد الظمآن كتاب الأدب باب الابتداء بالحمد فى الأمور .

(١) هو كل ما اتصل إسناده وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه سواء كان مرفوعاً إلى النبى أو موقوفا على غيره وقال النووى مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان وقال السيوطى هذا اللفظ الأخير زاده النووى على ابن الصلاح وتبعه ابن جماعة فقال على غيره فشمل أقوال التابعين ومن بعدهم ولكن ابن الصلاح قصرة على المرفوع والموقوف ، راجع جواهر الأصول لأبى الفيض محمد بن على الفارسى تحقيق أبى المعالى أطهر المباركفوى طبع الدار السلفية بالهند ص ٢٧ ، ٢٨ وكذا التدريب جزء ١ ص ١٨٣ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .

(٢) المرسل هو قول التابعى الكبير قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا فهذا بإطباق علماء الطوائف هو المرسل وفى قول التابعى الصغير خلاف انظره فى جواهر الأصول ص ٤٣ .

(٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخارى فى كتاب العلم باب من يُرد الله به خيراً يفقهه فى الدين وأخرجه مسلم فى كتاب الزكاة باب النهى عن المسألة .

و« الدين » ما شرعه الله من الأحكام ويطلق على الملة والإسلام والعادة والسيرة والحساب والقهر والقضاء والحكم والطاعة والحال والحلال والجزاء والرأى والسياسة ، ودان وعصى وأطاع وذل وعز فهو من الأضداد (وشرع) أى بيّن (أحكام) جمع حكم، وهو فى اللغة القضاء والحكمة ، وفى الاصطلاح خطاب الله المفيد فائدة شرعية (الحلال) وهو لغة وشرعاً ضد الحرام فيعم الواجب والمندوب والمكروه والمباح (والحرام) وهو لغة المنع ، وشرعاً ما يثاب على تركه امتثالا ويعاقب على فعله . والحكم الشرعى : فرعى لا يتعلق بالخطأ فى اعتقاد مقتضاه ، ولا فى العمل به قدح فى الدين ولا وعيد فى الآخرة كالنية فى الوضوء والنكاح بلا ولى . وأصلى وهو بخلافه (فى كتابه) أى كلامه المنزل على النبى ﷺ . والمعجز بنفسه المتعبد بتلاوته . ويحتمل أن يعم سائر الكتب المشتملة على الأحكام كالتوراة لاشتمالها على الحلال والحرام فى تلك الشريعة (المبين) أى المشتمل على بيان ما للناس حاجة إليه فى دينهم ودنياهم، والإبانة وإن كانت لله تعالى إلا أنه جعلها به . وما ثبت من الأحكام بالسنة أو الإجماع [١] والقياس [٢] أو الاستصحاب [٣] فإنه يرجع إلى الكتاب ، لأن حجته إنما ثبتت به ، كما بين فى علم الأصول . فجميع الأحكام ثابتة بالكتاب أصالة قال تعالى : ﴿ ما فَرَّطْنَا فى الكتابِ منْ شيء ﴾ [٤] وإن

---

(١) يقول صاحب قواعد الأصول ومعاقد الفصول « صفى الدين البغدادى » أصله الاتفاق وقيل اتفاق أهل الحل والعقد على حكم الحادثة قولاً وإجماع أهل كل عصر حجة خلافاً لداود الظاهرى فى تخصيصه الإجماع بالصحابة وحدهم وقال اختلف فيه على أقوال كثيرة انظرها فى قواعد الأصول لصفى الدين البغدادى بتحقيقنا طبع عيسى الحلبى ودار الكتب العلمية .

(٢) القياس عبارة عن إلحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم لأجل أمر جامع بينهما يقتضى ذلك الحكم والصورة المعلومة الحكم تسمى أصلاً والصورة المجهولة الحكم تسمى فرعاً ، راجع مفتاح الأصول تحقيق أحمد عز الدين خلف الله ص ١٨٦ طبع مطبعة السعادة وكذا راجع نزهة الخاطر جزء ٢ باب القياس طبع عيسى الحلبى تحقيق الدكتور محمد بكر اسماعيل .

(٣) هو الأصل الرابع ويسمى استصحاب الحال ودليل العقل وقد عرفه صاحب شرح روضة الناظر بقوله هو ظن دوام الشيء بناء على ثبوت وجوده قبل ذلك وقد اختلف الأصوليون فى كونه حجة أم لا فذهب الأكثرون منهم مالك وأحمد والمزنى والصيرفى وإمام الحرمين والغزالى وجماعة من أصحاب الشافعى إلى أنه حجة وذهب جمهور الحنفية وأبو الحسن البصرى وأبو الخطاب من الحنابلة وجماعة من المتكلمين إلى أنه ليس بحجة وهذا النوع هو الذى يعبر عنه الفقهاء بقولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه ، راجع شروح الروضة لابن بدران الحنبلى جزء ١ ص ٢٠٧ طبع عيسى الحلبى.

(٤) سورة الأنعام الآية ٣٨ .

كان بعضها بواسطة سنة أو غيرها ، قال تعالى : ﴿وأنزلْنَا إليكَ الذكرَ لتبيِّنَ للناسِ ما نُزِّل إليهم﴾[1] ﴿ وأعز العلم ﴾ أى أشرفه والعز ضد الذلّ تقول منه : عز يعز عزاً بكسر العين فيهما وعزازة أى قوى بعد ذلة وأعزه الله ، وفى المثل : إذا عز أخوك فهن . وفى المثل أيضاً : من عز بزَّاى من غلب سلب ، والاسم العزة وهى الغلبة والقوة ﴿ورفع﴾ الرفع ضد الوضع وبابه قطع ورفع فلان على العامل رفيعة وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها. وفى الحديث « كل رافعة رفعتْ إلينا من البلاغ » أى كل جماعة مبلغة «عنّا فلتُبَلِّغْ أنّى حرَّمْتُ المدينَة » والرفع تقريبك الشيء . وقوله تعالى ﴿ وفُرش مرفوعة﴾[2] قالوا : مقربة لهم ، ومن ذلك رفعته إلى السلطان ومصدره الرفعان بالضم (أهله) أى حَملتهُ (العاملين به) أى بالعلم الشَرعى كالتفسير والحديث والفقه ، فأل فى العلم للعهد الشرعى أو للجنس . والمراد غير الحرام ، على ما يأتى تفصيله فى الجهاد (المتقين) أى الذين وقوا أنفسهم ما يضرهم فى الآخرة ، والتقوى مراتب: توقى العذاب المخلد بالتبرئ من الشرك . قال تعالى ﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾ [3] وتوقى ما يؤثم من فعل أو قول حتى الصغائر عند قوم وهو المتعارف بالتقوى فى الشرع . ومنه قوله تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا ﴾ [4] وتوقى ما يشغل السر عن الحق ، والتبتل إليه بشراشره[5] وهو التقوى الحقيقى المطلوب بقوله تعالى ﴿ يا أيها الذينَ آمنُوا اتقُوا اللهَ حقَّ تُقاته﴾ [6] وإعزاز العلم ورفع أمره غير خفى . قال تعالى ﴿ يَرْفع اللهُ الذينَ آمنُوا منكمْ والذينَ أُوتُوا العلمَ دَرجَاتٍ ﴾ [7] وقال ﴿ وقلْ رب زدْنى علْماً ﴾ [8] وقال ﷺ : فضلُ العالمِ على العابدِ كفضلى على أدْناكم . إن اللهَ وملائكته وأهلَ السمَوات والأرْضينَ، حتى النملة فى جحرِها، وحتى الحوُت ليُصلُّون عَلى مُعَلم النّاسِ الخيرَ » [9] رواه الترمذى عن أبى أمامة.

---

(١) سورة النحل الآية ٤٤ .

(٢) سورة الواقعة الآية ٣٤ .

(٣) سورة الفتح الآية ٢٦ .

(٤) سورة الأعراف الآية ٩٦ .

(٥) الشراشر : فى اللغة أطراف الأجنحة .

(٦) سورة آل عمران الآية : ١٠٢ .

(٧) سورة المجادلة الآية : ١١ .

(٨) سورة طه الآية : ١١٤ .

(٩) الحديث أخرجه الترمذى فى كتاب العلم باب ما جاء فى فضل الفقه على العبادة وقال هذا حديث غريب وقد أخرجه الدارمى عن مكحول وهو من أجلاء التابعين قاله القارى فى المرقاة ٢٣١/١ وفى السنن للدارمى فى المقدمة باب من قال العلم الخشية وتقوى الله وهو هنا مرسل لكنه عنده أيضاً =

وقال « لا حسدَ إلا فى اثنتَين رجل آتاهُ اللهُ مالاً فَسَلطَهُ عَلى هلكتِه فى الخَيرِ ، ورجُلٍ آتاهُ اللهُ الحكمةَ فهو يقْضِى بِهَا ويُعَلِّمهَا » [1] رواه البخارى من حديث ابن مسعود ، وقال : مَنْ سَلكَ طَرِيقاً يلتَمس فيه علماً سَهّلَ اللهُ له طريقاً إلى الجنة » [2] رواه الترمذى وحسنه عن أبى هريرة ، واسمه عبد الرحمن بن صخر [3] على الأصح (أحمده) أى أصف الله تعالى بجميل صفاته مرة بعد أخرى ، لأن المضارع المثبت يشعر بالاستمرار التجددى ، وفيه موافقه بين الحمد والمحمود عليه ، لأن آلاء الله تعالى لا تزال تتجدد فى حقه دائماً . كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ، أوّلا بالجملة الاسمية ، وثانياً بالفعلية اقتداء به ﷺ ففى خبر مسلم وغيره « إن الحمدَ لله نحمدهُ ونستعينهُ » ﴿ حمداً يفوق حمد الحامدين﴾ مصدر مبين لنوع الحمد لوصفه بالجملة بعده. وهذا إخبار عن الحمد الذى يستحقه الله سبحانه وتعالى كقول من قال : حمداً يوافى نعمه ويكافئ مزيده . إذ العبد لا يمكنه الإتيان بذلك . وكذلك : الحمد لله ملء السموات وملء الأرض وملءَ ما شئت من شيء بعد ، وعدد الرمال والتراب والحصى والقطر وعدد أنفاس الخلائق وعدد ما خلق الله وما هو خالق . فهذا إخبار عما يستحقه من الحمد لا عما يقع من العبد من الحمد ، أشار إليه ابن القيم فى عدة الصابرين ﴿ وأشكره ﴾ أى الله تعالى ﴿ على نعمه ﴾ جمع نعمة والإنعام الإعطاء من غير مقابلة قال فى القاموس : أنعمها الله تعالى وأنعم بها عطيته . والشكر لغة الحمد عرفاً . واصطلاحاً صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله . قال تعالى : ﴿ وقليلٌ من عبادى الشكُورُ﴾ [4] فبين الحمد والشكر اللغويين عموم وخصوص من وجه ، فالحمد أعمُّ من جهة المتعلق لأنه لا يعتبر فى مقابلة نعمه ،

= مرفوعاً فى المقدمة (١/ ٩٧ - ٩٨) باب فضل العلم والعالم .

(١) الحديث متفق عليه أخرجه البخارى فى كتاب العلم باب الاغتباط فى العلم والحكمة وأخرجه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه .

(٢) الحديث بمعناه من رواية أبى الدرداء أخرجه أحمد فى المسند ٥/ ١٩٦ فى مسند أبى الدرداء والدارمى فى المقدمة من السنن باب فى فضل العلم والعالم وأخرجه أبو داود فى كتاب العلم باب الحث على طلب العلم وأخرجه الترمذى فى كتاب العلم باب ما جاء فى فضل الفقه على العبادة وابن ماجة فى المقدمة من السنن باب فضل العلماء والحث على طلب العلم وصححه ابن حبان أورده الهيثمى فى موارد الظمآن كتاب العلم باب طلب العلم والرحلة فيه وذكره البغوى فى المصابيح بلفظ أبى داود فى كتاب العلم (١/ ١٦١) .

(٣) راجع تجريد أسماء الصحابه للذهبى (١/ ٣٧٠٥) طبع الدار السلفية وكذا شرف الدين الكتبى بومباى بالهند ١٩٦٩م .

(٤) سورة سبأ الآية : ١٣ .

وأخص من جهة المورد وهو اللسان والشكر أعم من جهة المورد وأخص من جهة المتعلق. والنسبة بين باقى الأقسام تظهر للمتأملِ ﴿ التى لا تحصى ﴾ قال تعالى : ﴿ وإن تعدوا نعمةَ الله لا تُحصُوها ﴾ [1] ومن ثم قال عليه السلام «سبحانَك لا نحصِى ثناء عليكَ أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ » ﴿وإياه أستعين ﴾ أى أطلب المعونة منه دون غيره لأنه القدير وغيره العاجز ﴿ وأستغفره ﴾ أى أطلب منه المغفرة أى الستر عما فرط ﴿وأتوب ﴾ أى أرجع ﴿ إليه إن الله يحب التوابين ﴾ الرجاعين إليه مما فرط منهم من الذنوب ﴿ وأشهد﴾ أى أعلم ﴿ أن لا إله ﴾ أى معبود بحق فى الوجود ﴿ إلا الله وحده﴾ أى منفرداً فى ذاته ﴿ لا شريك له ﴾ فى ذاته ولا صفاته ولا أفعاله ﴿وبذلك أمرت ﴾ قال الله تعالى : ﴿فاعلمْ أنهُ لآ إلهَ إلاَّ اللهُ ﴾ [2] ﴿ وأنا من المسلمين ﴾ الخاضعين المنقادين لألوهية الله تعالى القابلين لأمره ونهيه . ويأتى الكلام على الإسلام والإيمان فى باب الردة ﴿ وأشهد أن محمداً ﴾ سمى به لكثرة خصاله المحمودة ، وهو علم منقول من التحميد مشتق كأحمد من اسمه تعالى الحميد ، وأسماؤه عليه السلام كثيرة أفرد لها الحافظ أبو القاسم بن عساكر كتاباً فى تاريخه بعضها فى الصحيحين وبعضها فى غيرهما ، منها أحمد ومحمد والحاشر والعاقب والمقفى وخاتم الأنبياء ونبى الرحمة ونبى الملحمة ونبى التوبة والفاتح ، وقال بعض الصوفية لله عزَّ وجلَّ ألف اسم ، وللنبى ﷺ ألف اسم . قال أبو بكر بن العربى [3] فى شرح الترمذى : أما أسماء الله تعالى فهذا العدد حقير فيها ، وأما أسماء النبى ﷺ فلم أحصها إلا من جهة الورود الظاهر بصيغة الأسماء البينة ، فوعيت منها أربعة وستين اسماً ، ثم ذكرها مفصلة مشروحة فاستوعب وأجاد ﴿عبده ﴾ قال أبو على الدقاق [4] ليس شيء أشرف ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية . قال فى المطلع: ولهذا وصف الله تعالى نبيه ﷺ بالعبودية فى أشرف مقاماته . حين دعا الخلق إلى توحيده وعبادته ، قال تعالى ﴿ وأنَّه لما قامَ عبدُ اللهِ يَدعُوه ﴾ [5] وحين أنزل عليه

---

(١) سورة النحل الآية : ١٨ . (٢) سورة محمد الآية : ١٩ .

(٣) هو القاضى أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافرى الأندلسى الأشبيلى كان فقيها متبحراً صنَّفَ فى عدة علوم ، راجع نفح الطيب ١/ ٣٤٠ ووفيات الأعيان ٤٨٩/١ والديباج المذهب ٢٨١ والوافى بالوفيات ٣٠٣/١ والأعلام للزركلى ٦/ ٢٣٠ والتفسير والمفسرون ٤٢٩/٢ .

(٤) هو الحسن بن على النيسابورى المتوفى سنة ست وأربعمائة من الهجرة انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٦) والعبر (٢/ ٢١٢) وشذرات الذهب (٣/ ١٨٠) وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٤) .

(٥) سورة الجن الآية : ١٩ .

القرآن ، قال تعالى : ﴿ وإنْ كنتُمْ فى ريبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدنَا ﴾ (١) ﴿ الحمد لله الذى أنزَلَ على عبدِهِ الكتَابَ ﴾ (٢) وحين أسرى به إليه ، قال تعالى : ﴿ سبحانَ الذى أسْرى بعبدِهِ لَيْلاً من المسجِدِ الحرام إلى المسجد الأقْصَى ﴾(٣) قال بعضهم :

لا تدْعُنى : إلا بِيَـــا عَبْـــدهَا فإنّـــهُ أشـــرفُ أسْمـــائي

وله أحد عشر جمعاً أشار إليها ابن مالك فى هذين البيتين :

عبـــاد عبيـــد جمع عبد وأعبد أعابـــد معبـــودا معبـــدة عـــبد

كـــذلك عُبـــدان وعبـــدان أثبتـــا كذاك العِبِدَّى وامدد إن شئت أن تمد

﴿ ورسوله ﴾ إلى الخلق أجمعين ، والرسول إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه أخص من النبى ﴿ الذى مهد ﴾ يقال : مهد الفراش بسطه ووطأه ، وبابه قطع ، وتمهيد الأمور تسويتها واصلاحها ﴿ قواعد الشرع ﴾ جمع قاعدة ، وهى أمر كلى منطبق على جزئيات موضوعة . والشرع ماشرعه الله من الأحكام ﴿وبينها أحسن تبيين ﴾ أى أوضحه وأكمله ، لأنه المخصوص بجوامع الكلم ﴿ﷺ ﴾ الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ، ومن غيرهم التضرع والدعاء . واختار ابن القيم فى جلاء الأفهام أن صلاة الله عليه ثناؤه عليه وإرادة إكرامه برفع ذكره ومنزلته وتقريبه ، وإن صلاتنا نحن عليه سؤالنا الله تعالى ، أن يفعل ذلك به ورد قول من قال : صلاته عليه رحمته ومغفرته من خمسة عشر وجهاً ، وقال بوجوب الصلاة عليه ﷺ كلما ذكر اسمه جماعة، منهم ابن بطة (٤) منا ، والحليمى من الشافعية (٥) ، واللخمى من المالكية ، والطحاوى من الحنفية(٦) ﴿وعلى آله ﴾ أى أتباعه على دينه . وقيل مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب

---

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣ . (٢) سورة الكهف الآية : ١ .

(٣) سورة الإسراء الآية : ١ .

(٤) هو عبد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمر بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة بن فرقد صاحب رسول الله ﷺ المكنى بأبى عبد الله العكبرى المعروف بابن بطة ، ترجمته فى المنهج الأحمد ٦١٩/٢ وطبقات الحنابلة رقم ٦٢٢ وفى العبر ٣٥/٣ وسماه عبيد الله وكذلك فى شذرات الذهب ١٢٢/٣ وفى المنتظم لابن الجوزى ١٩٣/٧ وفى تاريخ بغداد (٣٧١/١٠) .

(٥) قال عنه الكتانى هو أبى عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحليمى نسبة إلى جده هذا ، راجع الرسالة المستطرفة للكتانى ص ٤٤ طبع الكليات الأزهرية .

(٦) قال عنه الكتانى هو صاحب شرح معانى الآثار أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدى نسبة إلى قبيلة الأزد قبيلة كبيرة مشهورة من قبائل اليمن ، راجع الرسالة المستطرفه ص ٣٣ طبع الكليات الأزهرية .

القرآن ، قال تعالى : ﴿ وإنْ كنتُمْ فى ﴾ والصواب جواز إضافته للضمير ، خلافاً للكسائى والنحاس والزبيدى فمنعوها لتوغله فى الإبهام ﴿ وصحبه ﴾ نقل الخطيب بإسناده عن الإمام أحمد قال « أصحاب رسول الله ﷺ كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوما أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه » وهذا مذهب أهل الحديث نقله عنهم البخارى وغيره . وجمع بينهما رداً على المبتدعة الذين يوالون الآل دون الصحب، وأهل السنة يوالونهما . وقدم الآل للأمر بالصلاة عليهم فى حديث «كيف نصلِّى عليْكَ ؟ » ﴿ أجمعين ﴾ تأكيد للآل والصحب لإفادة الإحاطة والشمول ﴿وتابعيهم﴾ أى تابعى الصحب ، يقال : تبعه من باب ضرب وسلم إذا مشى خلفه وأمر به فمضى معه ﴿بإحسان﴾ فى الاعتقاد والأقوال والأفعال ﴿إلى يوم الدين ﴾ أى القيامة لأنه يوم الجزاء تجد كل نفس ما عملت ﴿ وسلم﴾ من السلام ،وهو التحية أو السلامة من النقائص والرذائل ﴿ تسليماً ﴾ مصدر مؤكد .

﴿ أما بعد ﴾ يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر استحباباً فى الخطب والمكاتبات، لأنه ﷺ كان يقولها فى خطبه وشبهها . نقله عنه خمسةٌ وثلاثون صحابياً . ذكر فى شرح التحرير . وذكر ابن قندس فى حواشى المحرر (١) أن الحافظ عبد القادر الرهاوى رواه فى الأربعين التى له عن أربعين صحابياً . وقيل إنها فصل الخطاب الذى أوتيه داود. والصحيح أنه الفصل بين الحق والباطل .

واختلف فى أول من نطق بها . فقيل : داود عليه السلام . وقيل : يعقوب عليه السلام . وقيل : يعرب بن قحطان . وقيل : كعب بن لؤى . وقيل : قس بن ساعدة. وقيل : سحبان بن وائل . قال الحافظ ابن حجر : والأول أشبه ، ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة ، والبقية غير الثانى بالنسبة إلى العرب خاصة ، ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القائل . والثانى ضعيف جداً فلا يحتاج إلى الجمع .

والمعروف بناء « بعد » على الضم وأجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلاتنوين على تقدير المضاف إليه ، وهى ظرف زمان وربما استعملت ظرف مكان . و«أما» حرف تفصيل ضمن معنى الشرط (فهذا) إشارة إلى ما استحضره فى مذهبه وأقامه مقام الملفوظ المقروء الموجود بالعيان ، سواء كانت الخطبة قبل التأليف أو بعده ، بناء على أن مسمى الكتاب الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى (كتاب) أى مكتوب جامع (فى الفقه) .

---

(١) هو أبو بكر بن إبراهيم بن قندس تقى الدين البعلى صاحب حواشى الفروع وحواشى المحرر المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة ، ذكره ابن بدران فى المدخل ص ٢١٢ طبع المنيرية .

وهو لغة : الفهم عند الأكثر ، وعرفاً : معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بالفعل أو القوة القريبة أو الأحكام المذكورة نفسها .

١ - **والفقيه** : من عرف جملة غالبة كذلك بالاستدلال .

٢ ـ **وموضوعه** : أفعال العباد من حيث تعلق الأحكام الشرعية بها .

٣ - **ومسائله** : ما يذكر فى كل باب من أبوابه (على مذهب) بفتح الميم مفعل من ذهب يذهب إذا مضى بمعنى الذهاب أو مكانه أو زمانه ، ثم نقل إلى ما قاله المجتهد بدليل ومات قائلا به وكذا ما أجرى مجراه (إمام الأئمة) أى قدوتهم (ومجلى) أى كاشف ومذهب (دجى) جمع دجية والظلمة (المشكلات) جمع مشكلة من أشكل الأمر إذا التبس ، كشكل وشكل ، وشكّل الكتاب أى أزال إشكاله (المدلهمة) أى الشديدة الالتباس ، من ادلهم الظلام أى كثف واسود ، وليلة مدلهمة أى مظلمة (الزاهد) من الزهد ، وهو الإعراض بالقلب عن الدنيا . وقال الإمام أحمد : الزهد قصر الأمل والإياس عما فى أيدى الناس . وقسمه إلى ثلاثة أوجه ذكرتها فى الحاشية (الربانى) أى المتأله العارف بالله تعالى ومنه قوله تعالى ﴿ولكنْ كونوا ربّانيين﴾ (١) (والصديق) البالغ فى الصدق وهو ضد الكذب (الثانى) لقب به ، لنصرته للسنة وصبره على المحنة ، كصبر الصديق الأول أبى بكر رضى الله عنه ، قال على بن المدينى (٢) . أيد الله هذا الدين برجلين لاثالث لهما (أبو بكر) الصديق يوم الردة ، وأحمد بن حنبل يوم المحنة. قال إسحاق بن راهوية (٣) . لولا أحمد بن حنبل وبذله نفسه لما بذلها له لذهب الإسلام. وعن بشر بن الحرث (٤) . أنه قيل له حين ضرب أحمد بن حنبل : أبا نصر ، لو أنك خرجت فقلت إنى على قول أحمد بن حنبل ؟ فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام

---

(١) سورة آل عمران الآية : ٧٩ .

(٢) هو على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن المدينى أبو الحسن الحافظ ترجمته فى المنهج الأحمد (٢٩/١) والطبقات رقم (٣١٥) والخلاصة (ص ٢٧٥) وتهذيب التهذيب رقم ٥٧٥ فى ٣٤٩/٧) .

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب المعروف بابن راهوية ، ترجمته فى الطبقات رقم (١٢٢) والخلاصة (ص٢٧) وتهذيب التهذيب (٢١٦/١) ووفيات الأعيان رقم ٨٢ والمنهج الأحمد (٤٣/١) .

(٤) ما فى المطبوعة خطأ من المصحح وصوابه بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال ابن ماهان بن عبد الله الحافى ، ترجمته فى حلية الأولياء ج ٨ ص ٣٣٦ - ٢٦٠ ووفيات الأعيان ج ١ ص ١١٢ وصفة الصفوة ج ٢ ص ١٨٣ - ١٩٠ ، شذرات الذهب ج ٢ ص ٦٠ ، تاريخ بغداد ج ٧ ص ٦٧ - ٨٠ .

الأنبياء ؟ إن أحمد بن حنبل قام مقام الأنبياء . نقله فى المطلع (أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل) بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بالياء المثناة بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاشط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بكسر الهاء وإسكان النون وبعدها موحدة ، ابن أفصى بالفاء والصاد المهملة ، ابن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان (الشيبانى) المروزى البغدادى فكذا ذكره الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادى وأبو بكر البيهقى وابن عساكر وابن طاهر . قال الجوهرى : وشيبان حى من بكر ، وهما شيبانان أحدهما شيبان بن ثعلبة بن صعب بن على بن وائل ، والآخر : شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة انتهى . حملت به أمه بمرو وولد ببغداد فى ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ، ودخل مكة والمدينة والشام واليمن والكوفة والبصرة والجزيرة . وتوفى ببغداد يوم الجمعة ثانى عشر ربيع الأول ، والمشهور الآخر ، سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وله سبع وسبعون سنة . وأسلم يوم موته عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس . وفضائله كثيرة . ومناقبه شهيرة .

من مصنفاته :

١ - المسند ثلاثون ألفاً .

٢ - والتفسير مائة وخمسون ألفاً .

٣ - والناسخ والمنسوخ .

٤ - والتاريخ .

٥ - والمقدم والمؤخر فى كتاب الله سبحانه .

٦ - وجوابات القرآن .

٧ - والمناسك الكبير .

٨ - والصغير .

قال القاضى أبو يعلى إنما اخترنا مذهب أحمد على مذهب غيره من الأئمة ، ومنهم من هو أسن منه وأقدم هجرة مثل مالك وسفيان وأبى حنيفة : لموافقته الكتاب والسنة والقياس الجلى . فإنه كان إماماً فى القرآن، وله فيه التفسير العظيم ، وكتب من علم العربية ما اطلع به على كثير من معانى كلام الله عزَّ وجلَّ (رضى الله عنه) أى أثابه (وأرضاه) أى أحل به رضوانه الذى لا سخط بعده (وجعل جنة الفردوس) بكسر الفاء:

هو أعلى درجات الجنة ،وأصله البستان الذى يجمع النخل والكرم، وإضافة الجنة إليه كشجر أراك (مأواه) أى مكان إقامته (اجتهدت) أى بذلت وسعى (فى تحرير نقوله) أى تهذيب مسائله المنقولة عن الإمام أو الأصحاب (واختصارها أى النقول ، وفى نسخة بخطه : واختصاره : أى الكتاب ، والاختصار : تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى ، والإيجاز تجريد المعنى من غير رعاية اللفظ (العدم) أى لأجل عدم (تطويله) لقصور الهمم وكثرة الموانع (مجرداً) هذا الكتاب (غالباً عن دليله) وهو لغة: المرشد حقيقة ، وما به الإرشاد مجازاً وعرفاً : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى (و) مجرداً غالباً عن (تعليله) أى ذكر علة الحكم .

والعلة لغة : عرض يوجب خروج البدن الحيوانى عن الاعتدال الطبيعى .

وشرعاً : ما أوجب حكماً شرعياً لا محالة أو حكمة الحكم أو مقتضيه ، وهى أخص من الدليل ، إذ كل تعليل دليل ولا عكس ، لجواز أن يكون نصاً أو إجماعاً (على قول واحد) من غير تعرض للخلاف طلباً للاختصار ، وكذلك صنعت فى شرحه . والقول يعم ما كان رواية عن الإمام أو وجهاً للأصحاب (وهو) أى القول الواحد الذى يذكره ويجذف غيره هو (ما رجحه أهل التر جيح) من أئمة المذهب (منهم العلامة) الجامع بين علمى المعقول والمنقول (القاضى) الإمام الفقيه الأصولى المحدث النحوى الفرضى المقرئ (علاء الدين) على بن سليمان السعدى المرداوى (١) ثم الصالحى المجتهد فى التصحيح ، أى تصحيح المذهب (فى كتابه الإنصاف) فى معرفة الراجع من الخلاف أربع مجلدات (وتصحيح الفروع) مجلد واحد مفيد بعد الإنصاف (والتنقيح) مجلد بديع لم يسبق إلى نظيره وله أيضاً تحرير المنقول فى علم الأصول ، وشرحه فى مجلدين ومولد وكتاب فى الأدعية ، وشرح فى شرح الطوفى . وتوفى ليلة الجمعة سادس جمادى الأولى سنة خمس وثمانين وثمانمائة .وأما صاحب الفروع فهو الإمام الأوحد شيخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسى (٢) تلميذ أبى العباس بن تيمية (٣) ، قال فى حقه ابن القيم مع معاصرته له : ما تحت أديم السماء أعلم بالفقه من شمس الدين بن مفلح ، وناهيك بكتابه هذا الجامع . توفى ليلة الخميس ثانى رجب سنة ثلاث وستين

---

(١) راجع ترجمته فى السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد بن حميد النجدى ص ٢٩٦ رقم ٤٤٨ طبع مكتبة الإمام أحمد .

(٢) راجع ترجمته فى السحب الوابلة رقم ٧٣٥ ص ٤٥٢ طبع مكتبة الإمام أحمد .

(٣) راجع ترجمته فى مقدمة تحقيقنا لكتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول طبع عيسى الحلبى .

وسبعمائة (وربما ذكرت بعض الخلاف) فى بعض المسائل (لقوته) تكثيراً للفائدة ولتعلم رتبته (و) ربما (عَزَوت) أى نسبت (حكما إلى قائله) من العلماء (خروجاً من تبعته) قال فى القاموس : كفرحة وكتابة : الشيء الذى فيه بغية ، شبه ظلامة ونحوها انتهى . وقال بعضهم : التبعة ما اتبع به .وقد يكون عزو القول لقائله ارتضاء له وموافقة، كما هو شأن أئمة المذهب ، وصرح به ابن قندس فى حاشية الفروع (وربما أطلقت الخلاف) فى بعض المسائل (لعدم) وقوفى على (مصحح) له من الأئمة المتقدمين (ومرادى بالشيخ) حيث أطلقته (شيخ الإسلام) بلا ريب (بحر العلوم) النقلية والعقلية (أبو العباس أحمد) تقى الدين بن عبد الحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن أبى محمد عبد الله بن أبى القاسم الخضر بن على (بن تيمية) الحرانى ، ولد يوم الاثنين عاشر - وقيل ثانى عشر - ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة، وتوفى ليلة الإثنين عشر ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة . كان إماماً مفرداً أثنى عليه الأعلام من معاصريه فمن بعدهم، وامتحن بمحن وخاض فيه أقوام حسداً ، ونسبوه للبدع والتجسيم ، وهو من ذلك برئ ، وكان يرجح مذهب السلف على مذهب المتكلمين، فكان من أمره ما كان ، وأيده الله عليهم بنصره ، وقد ألف بعض العلماء فى مناقبه وفضائله قديماً وحديثاً رحمه الله ونفعنا به .

« تتمة » إذا أطلق المتأخرون كصاحب الفروع والفائق والاختيارات وغيرهم : الشيخ أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين أبا محمد عبد الله بن قدامة المقدسى(١) ، وإذا قيل الشيخان فالموفق [والمجد] (٢) وإذا قيل : الشارح . فهو الشيخ شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبى عمر المقدسى وهو ابن أخى الموفق وتلميذه ، وإذا أطلق القاضى فالمراد به القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء، وإذا قيل : وعنه ، أى عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقولهم نصاً : معناه لنسبته إلى الإمام أحمد رحمه الله .

(وعلى الله) لا على غيره (أعتمد) أى أتكل (ومنه) دون ماسواه (المعونة) أى أطلب المدد (هو ربى) دون غيره ورب كل شيء مالكه ، والرب من أسمائه تعالى ولا يقال فى غيره إلا بالإضافة . وقد قالوه فى الجاهلية للملك (لا إله إلا هو) قال تعالى: ﴿ لوكان فيهمَا آلهةٌ إلا اللهُ لفسَدَتَا ﴾ (٣) ﴿ عليه توكلت ﴾ أى فوضت أمرى إلى الله دون ما سواه (وإليه متاب) أى توبتى ، وتاب الله عليه وفقه للتوبة .

---

(١) انظر ترجمته فى مقدمة تحقيقنا لكتابه الكافى فى الفقه الحنبلى طبع الفيصلية بمكة بالاشتراك مع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

(٢) المراد به المجد بن تيمية عميد أسرة آل تيمية ومصنف المحرر .

(٣) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

مقدمة

لم يؤلف الإمام أحمد فى الفقه كتاباً وإنما أخذ أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك ، وإذا نقل عن الإمام فى مسألة قولان فإن أمكن الجمع وفى الأصح ولو بحمل عام على خاص ومطلق على مقيد فهما مذهبه ، وإن تعذر الجمع وعلم التاريخ فمذهبه الثانى لا غير ، صححه فى تصحيح الفروع وغيره ، وإن جهل التاريخ فمذهبه أقربهما من الأدلة أو قواعد مذهبه ، ويخص عام كلامه بخاصه فى مسئلة واحدة فى الأصح، والمقيس على كلامه مذهبه فى الأشهر . وقوله : لا ينبغى ، أولا يصلح ، أو استقبحه ، أو هو قبيح، أولا أراه : للتحريم ، لكن حمل بعضهم ، لا ينبغى : فى مواضع من كلامه على الكراهة . وقوله : أكره أولا يعجبنى ، أو لا أحبه ، أولا أستحسنه : للندب. قدمه فى الرعاية الكبرى والشيخ تقى الدين . وقوله للسائل : يفعل كذا احتياطاً للوجوب . قدمه فى الرعاية والحاوى الكبير . وقال فى الرعايتين والحاوى الكبير وآداب المفتى : الأولى : النظر إلى القرائن فى لكل . فإن دلت على وجوب أو ندب أو تحريم أو كراهة أو إباحة حمل قوله عليه ، سواء تقدمت أو تأخرت أو توسطت، قال فى تصحيح الفروع : وهو الصواب ، وكلام أحمد يدل على ذلك انتهى . وأحب كذا ، أو يعجبنى . أو أعجب إلى : للندب . وقوله : أخشى ، أو أخاف أن يكون ، أو أن يجوز أو لا يجوز ، وأجبن عنه مذهبه كقوة كلام لم يعارضه أقوى . وقول أحد صحبه فى تفسير مذهبه وإخباره عن رأيه ومفهوم كلامه وفعله مذهبه فى الأصح، كإجابته فى شيء بدليل . والأشهر قول صحابى ، واختار ابن حامد [1] أو قول فقيه . قال فى تصحيح الفروع : وهو أقرب إلى الصواب ، ويعضده منع الإمام أحمد من اتباع آراء الرجال . وما انفرد به واحد وقوى دليله ، أو صحح الإمام خبرا ، أو حسنه، أو دونه ولم يرده فهو مذهبه قدمه فى الرعايتين وغيرهما ، وإن ذكر قولين وحسن أحدهما أو علله: فهو مذهبه ، بخلاف ما لو فرع على أحدهما . قال فى تصحيح

---

(١) هو أبى عبد الله الحسن بن حامد بن على بن مروان البغدادى إمام الحنابلة فى زمانه، راجع ترجمته فى المنهج الأحمد (٢/ ٦٢٩) والطبقات (رقم ٦٣٨) والمنتظم ٧/ ٢٦٣ وشذرات الذهب ١٦٦/٢ والعبر ٣/ ٨٤ .

الفروع : والمذهب لا يكون بالاحتمال ، وإلا فمذهبه أقربهما من الدليل . وإذا أفتى بحكم فاعترض عليه فسكت ونحوه لم يكن رجوعاً ، قدماه فى تهذيب الأجوبة ، وتابعه الشيخ تقى الدين . قال فى تصحيح الفروع : وهو أولى . وما علله بعلة توجد فى مسائل فمذهبه فيها كالمعللة ، ويلحق ما توقف فيه بما يشبهه . وإن اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل ، فقال فى الرعاية الكبرى ، وتبعه فى الحاوى الكبير : الأولى العمل بكل منهما ، لمن هو أصلح له . والأظهر عنه هنا التخيير .

(فائدة) إعلم رحمك الله أن الترجيح إذا اختلف بين الأصحاب إنما يكون ذلك بقوة الدليل من الجانبين . وكل واحد ممن قال بتلك المقالة إمام يقتدى به ، فيجوز تقليده والعمل بقوله ، ويكون ذلك فى الغالب مذهباً لإمامه . لأن الخلاف إن كان للإمام أحمد فواضح ، وإن كان بين الأصحاب فهو مقيس على قواعده وأصوله ونصوصه ، قاله فى الإنصاف .

